ملحق خاص:

الحملـة المدنيـة للإصلاح الإنتخابي

تشرين اول ٢٠١٣

في هذا الملحق

- افتتاحية
- مواقف الحملة من التمديد
- نشاطات الحملة الرافضة للتمديد
- الحراك المدني للمحاسبة

إفتتاحية

قُضيَ الأمر. في ٣١ أيار وفي آخر يوم من العقد التشريعي العادي وفي ١٠ دقائق تم إقرار قانون التمديد لولاية مجلس النواب.

شكل إقرار قانون التمديد ومدته لا يهم أمام مسوغاته. الأمن غير مناسب لإجراء الانتخابات، وهذا يكفي للتمديد، وهنا تكمن المعضلة. فإذا كانت الانتخابات وسيلة لقياس مزاج الناس ورأيهم، وآلية لتغيير وتبادل السلطة، السلطة المسؤولة عن تأمين «الأمن»، فكيف لهذه السلطة أن تمدد لنفسها بحجة أنها لم تستطع الحفاظ على الأمن؟ وبالتالي كيف يمكن للناس في بلد ديموقراطي (حسب الدستور اللبناني) أن ينعموا بالأمن بحال لم يعطَ لهم الحق في محاولة محاسبة (سلبية أم إيجابية) المسؤولين عن عدم تأمينه؟ هي معادلة غريبة (عل كل حال ليس بأمر جديد): السلطة تكافئ نفسها بعدم تحمل مسؤولياتها التي أولاها إياها الشعب مصدر وجودها وشرعيتها وسلطتها وذلك عبر التمديد لنفسها دون العودة الى وكيلها الأصلي! دون خجل ومبالغة: إنها ديكتاتورية.

موضوع التمديد ليس إبن ساعته (الأمنية!)، كان الخيار الأكثر جدية بأذهان أصحاب القرار بعكس أقوالهم ووعودهم (التي لا تعد ولا تحصى). فالكل رفض تأجيل الانتخابات أو بأحسن الحال رفض التمديد لأكثر من ٣ أشهر في ما اصطلح على تسميته «تأجيل تقني» كما أنهم وبنفس الوقت رفضوا قانون «الستين».

الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي ومنذ البداية كانت تتخوّف من تكريس هذا الخيار، وكانت تستشف من المماطلة في النقاشات وتبديد المصلحة الخاصة على معايير ديموقراطية ا الانتخابات، أن ارتشاف الكأس المر هو ختام السهرة الانتخابية. وعلى هذا الأساس ومنذ أيار ٢٠١٣ والحملة شعارها « الإنتخابات بوقتها وبقانون انتخابات جديد»، وعليه التقت النواب كما دعت إلى اعتصامات وتحركات أمام مجلس النواب تزامنا مع انعقاد جلسات لجنة التواصل والجمعية العامة حيث دعت الحملة الى اعتصام طوال اليوم تزامنا مع انعقاد جلسات متتالية في ١٥ أيار كما أنها قامت بتوزيع بطاقات حمراء على الناس لرفعها بوجه النواب بعد ٢٠ حزيران، تاريخ انتهاء ولايتهم وتصاعدت هذه التحركات حتى جلسة ٣١ أيار الشهيرة الذي رافقها رشق النواب الذين مددوا لأنفسهم بالبندورة.. إلا أن كل محاولاتها لم تكن لترفّ جفن المسؤولين. فالأمر كان قد قضي. ليس في ٣١ أيار بل ربما منذ أن بدأت أحداث المنطقة تتسارع وتزداد وتيرة. فمن يبالي بديموقراطية لبنان وبالشعب مصدر السلطات أمام عواصف المنطقة ومنعطفاتها الكثيرة!

تحت عنوان «رفعت الجلسة» دعا الحراك المدني للمحاسبة إلى تجمّع أمام مجلس النواب للقيام بجردة حساب لهذا البرلمان في ٢٠ حزيران ٢٠١٣ ، تاريخ انتهاء ولاية مجلس النواب. وامتد التحرك الى اعتصام بانتظار موقف المجلس الدستوريّ من قانونية التمديد، وكانت الحملة قد شاركت في تحركات عديدة أمام مقرّه لحثّ القضاة ودعمهم في اتخاذ موقف يتلاءم والدستور. إلا أن المجلس الدستوريّ قرر هو أيضا التمديد لتقاعسه عن القيام بوظيفته. ما حدا أحسن من حدا. وبعد التمديد تأزّم الوضع الأمنيّ أكثر وتعطلت المؤسسات (لم تعقد أي جلسة لمجلس النواب، لا حكومة، آلاف الوظائف شاغرة في مؤسسات الدولة...) وكثر الكلام عن التمديد في كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها.

قانون التمديد سابقة في لبنان. ستعمل الحملة ليس فقط على عدم تكراره إنما أيضا على إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن وعلى أساس قانون انتخابات جديد.

روني الأسعد

منسق الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي

نشاطات الحملة الرافضة للتمديد

وأنجزت الحملة فيديو آخر استكمالاً للأول يظهر فيه مواطنون يمثلون الشرائح المهمّشة ويسألون عن حقوقهم الانتخابيّة، وقد جرى إعداد وإنتاج الفيديو من قبل أفراد الحملة. كما تمّ تداول فيديوهات غطت أنشطة الحملة، منها حملة "تطهير مجلس النواب" والتظاهرات المتنوعة ضد التمديد لمجلس النواب.

من جهة أخرى، تمّ تصميم حملات إعلاميّة مبنيّة على الصورة هدفت الى الضغط على الكتل النيابيّة لجعل جلسات مجلس النواب علنيّة على اعتبار ان ليس للحملة ثقة فيما يعد به نواب الأمّة خصوصًا وانّهم كانوا قد وعدوا الحملة كما جميع المواطنين باقرار قانون انتخابي متطور منذ سنوات عدة ولم يقوموا بذلك حتّى اليوم. واستخدمت إحدى هذه الحملات شعارات الأحزاب والتيارات السياسية لتذكيرهم بها وتطبيقها: كما عملت الحملة على شعارات أخرى تدعو للمشاركة في التحركات الرافضة للتمديد. وقد ترافق هذا العمل مع حملة دعائية نشرت على عدد من اللوحات الإعلاميّة وشاشات التلفزيون التي حذّرت من خطورة التأجيل مذكّرة اللبنانيين بأنه لم يتم تأجيل الانتخابات منذ الحرب اللبنانية داعية االمواطنين الى التوقيع على العريضة الرافضة للتمديد.

وفي المحصّلة، استطاعت الحملة الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور، وضاعفت عدد المتابعين لصفحاتها عشر مرات في أقل من نصف عام، فأصبح هناك أكثر من ٩٠٠٠ متابع لصفحتها على الفايسبوك، وحوالي الألفي متابع على تويتر، يضاف إليهم أكثر من ٣٠,٠٠٠ مشاهدة للفيديوهات على موقع اليوتيوب.

تجربة الحراك المدني للمحاسبة

إنطلاقاً من رفضه التمديد للمجلس النيابيّ، واستكمالاً لأهداف الحملة المدنية للإصلاح الانتخابيّ، انبثق الحراك المدنيّ للمحاسبة بمبادرة من هذه الأخيرة، كتكتل واسع يشمل عددًا كبيرًا من جمعيات ومنظمات المجتمع المدنيّ ، إضافة إلى وجوه! نقابيّة وأخرى فنيّة وإعلاميّة ومجموعات طالبيّة.

إجتمعت هذه القوى رفضاً للتمديد لولاية مجلس النواب، لما يشكل ذلك من انتهاك فاضح لحق المواطن في اختيار ممثليه ومحاسبتهم عبر الانتخابات.

نظم المجتمعون أنفسهم في لجان تنظيمية وإعلامية وطالبية تجتمع باستمرار للمحافظة على الرؤية الموحدة وتنسيق العمل وتوزيع المهام. إستلم قسم الإعلام في الحملة المدنية للاصلاح الانتخابيّ الشق التسيقيّ والتنفيذيّ في لجنة الإعلام التي انبثقت عن الحراك.

إستطاع قسم الإعلام في الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابيّ أن يكثف الإطلالات الإعلامية لممثلي الحراك فاتحاً المجال أمام الرأي العامّ للتعرف أكثر على أهدافه ورؤيته، خصوصاً خلال شهر حزيران وعلى كافة الشاشات اللبنانية. كما عزّز قسم الإعلام تواصله مع وكالات الأنباء المحلية والصحف والمواقع الإلكترونية الإخبارية لدفعها على نشر بيانات الحراك وتغطية النشاطات والاعتصامات التي نظمها.

كما أنشأ قسم الإعلام صفحة للحراك على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" في ١٢ حزيران ٢٠١٣، استقطبت أكثر من ٣٥٦٥ متابعًا في أقلّ من شهر واحد.

وقد ساهمت هذه الصفحة في إيصال رسائل عدة تبين الأسباب الموجبة لرفض التمديد، وتحثّ المواطنين على المشاركة في اعتصامات الحراك، وقد لعبت دورًا هامًا في التعبئة لاعتصام الحراك في ٢٠ حزيران. وفي هذا السياق أنتج قسم الإعلام عدة موادّ ،تناول بعضها مجموعة من القضايا الوطنية، وتوجّه البعض الآخر إلى فئات متعدّدة من المواطنين بهدف حشد أكبر عدد ممكن من المعنيين والناشطين في التحركات الميدانية، لدفعهم إلى رفع الصوت ضد استهتار السلطة بالشرعية الشعبية التي تعبر عنها الانتخابات.

من جهة أخرى، فتح قسم الإعلام الخاص بالحملة المدنية للإصلاح الانتخابي حساباً على تويتر لنشر بعض رسائل الحراك ولتسهيل تداولها.

كما تمت الاستعانة بمواد أخرى من تصميم ناشطين تعاونوا مع الحراك المدني للمحاسبة.

في ٢٠ حزيران ٢٠١٣ نفّذ الحراك اعتصامًا حاشدًا عشية انتهاء ولاية مجلس النواب المنتخب عام ٢٠٠٩ ، في ساحة رياض الصلح تحت عنوان: «رُفعت الجلسة» وقد ساهم عدد من الفنانين والوجوه الإعلامية بدعوة المواطنين على اختلاف انتماءاتهم السياسية إلى المشاركة في التحرك.

كما أنتج الحراك مجموعة من الملصقات للترويج للمحكمة الشعبية التي نظمتها الجمعيات المنضوية في إطار الحراك المدني للمحاسبة في ليل اعتصام العشرين من حزيران، والتي أكدت على أن رفض التمديد هو موقف كلّ المواطنين الذين يعانون يوميًّا بسبب تجاهل المجلس النيابي لقضاياهم.

وفي سياق التحضير لاعتصام الحراك المدني الذي نظم في ٢٨ حزيران ٢٠١٣ الذي أتى بعد بضعة أيام على اندلاع أحداث عبرا، أنتج قسم الإعلام فيديو عن الحرب الأهلية تمّ عرضه أثناء الاعتصام وعلى مواقع التواصل الاجتماعيّ.

مواقف الحملة

بيانات الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي المنددة بالتمديد للمجلس النيابيّ منذ كانون الثاني ٢٠١٣ وحتى أيار ٢٠١٣ إضافة إلى مواقفها تجاه كلّ من سوّق له

• ٨ كانون الثاني ٢٠١٣ بيان على خلفية إجتماع اللجنة الخاصة بقانون الانتخابات:

"الإصرار على إجراء الإنتخابات في موعدها الدستوري وأن أي نقاش بتأجيل الانتخابات تحت أيّ ظرف كان ولأي سبب كان ولأي فترة زمنية سيعتبر انتهاكاً لمبدأ تداول السلطة وما تبقى من ديموقراطية، فسيكون بالتالي مرفوضا من قبلنا وسنعمل بكل جهودنا للتصدي لمثل هذا التوجّه".

• ١٨ شباط ٢٠١٣ بيان يرد على مروان شربل بتفضيله الأمن على الانتخابات:

"نذكره بأن لبنان مرّ بأحداث وبظروف شديدة التعقيد منذ اتفاق الطائف حتى يومنا هذا، لاسيما خلال السنوات الثمانية الماضية، ولم يصار الى تأجيل الانتخابات، فقد أظهر اللبنانيون مسؤولية عالية في تنفيذ الاستحقاق الانتخابي رغم الصعوبات والتحديات التي مروا بها... بل تعمد الديمقراطيات العريقة إلى تقريب موعد الاستحقاقات الانتخابية في حال مواجهة أيّ أزمة سياسية أو أمنيّة. إذ إنّها تنظر إلى الانتخابات العامة بمثابة المخرج لحل الأزمة وليست الوسيلة المؤيدة لها."

• ٢٧ شباط ٢٠١٣ بيان الحملة رفضًا لتأجيل الانتخابات:

(ردا على بعض النواب منهم فريد مكاري): "تعتبر الحملة أنّ الحجج المستعملة للتأجيل من قبل الأفرقاء غير مقنعة فالوقت ما زال يسمح بالتحضير للانتخابات على أيّ نظام يتم الاتفاق عليه وهنا تقع المسؤولية على النواب في الإسراع بالبتّ بهذا الملف وعدم الإطالة في النقاشات غير الجدّيّة والتي بات معروفا لدى الرأي العام اللبناني ان الهدف منها هو الوصول الى تأجيل الانتخابات. كان لدى المجلس النيابي أربع سنوات لتغيير قانون الانتخابات فلمَ استفاق الآن من غيبوبته؟"

• ٢٨ شباط ٢٠١٣ بيان رافض للتأجيل يعتبر التوافق عليه توافق على الفوضى:

(ردّا على عدد من المواقف المؤيّدة لتأجيل الانتخابات أبرزها من الدكتور سمير جعجع، النائب إيلي ماروني، والنائب شانت جنجانيان، وتتوجه بسؤال الى السيد حسن نصرالله حول تأييده الأورثوذكسي):

" لكم نقول إنّ استعمالكم كلمة تأجيل تقنيّ لن تخفف من حجم المسؤولية التي يضعها عليكم المواطنون اللبنانيون اذا ساهمتم او سهّلتم التأجيل... إنّ إجراء الانتخابات في موعدها حقّ مقدّس لن تتخلى الحملة عنه فالوقت ما زال يسمح باعتماد قانون انتخابي جديد وإجراء الانتخابات في موعدها وإذا لم يتمّ التوافق على قانون جديد فهناك قانون نافذ يجب التقيد به واحترام المهل الدستورية».

• ١ آذار ٢٠١٣ بيان يستغرب موقف البطريرك وكلّ من النائبين أحمد فتفت وأمين وهبي من التمديد للمجلس:

« إنّ إجراء الانتخابات في موعدها هو نهج حضاري يجب أن نعمل على تثبيته والمحافظة عليه وعدم الاستهتار به... إنّ الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي تعيد وتذكّر النواب الكرام أنّ وزارة الداخلية أعلنت مرارًا جهوزيتها لإجراء الانتخابات في وقتها وتؤكد ان لا حاجة لتأجيل الانتخابات في حال تم اعتماد قانون انتخابي جديد وانّ التأجيل التقني لن يكون الحل فلو كانت النية جدية في الوصول الى قانون انتخابي جديد لكان أنجز هذا الملف منذ أشهر عدّة».

• ٧ آذار ٢٠١٣ بيان عن مخاطر التأجيل التقني للانتخابات:

(أملت الحملة فيه من الرئيس **نبيه برّي** عدم تسليط الضوء على ملفات أخرى يعتبرها أكثر أهمية من الاستحقاق الانتخابي):

«ان أي تأجيل للانتخابات ولأي سبب يعتبر خرقا للقانون وعدم احترام للمهل الدستورية... ضرورة عدم ربط الأمن بالاستحقاق الانتخابي لأن الانتخابات ليست هي المسبب لعدم الاستقرار بل ممكن ان تساهم في تخفيف الاحتقان، خاصة إذا جرت في ظل قانون عادل وديمقراطي يشعر من خلاله المواطنون أنهم ساهموا في تشكيل مجلس نواب يعكس طموحاتهم وأفكارهم».

• ٢١ آذار ٢٠١٣ بيان يردّ على رأي الهيئة الاستشارية العليا:

«لن نقبل الإطاحة بالمهل الدستورية، وبخاصة تلك التي تضمن مبدأ تداول السلطة ومرجعية الناخبين، عبر احترام مواعيد إجراء الانتخابات».

• ٢ نيسان ٢٠١٣ بيان يعتبر أن استقالة الحكومة لا تؤدي الى تأجيل الانتخابات:

«ان مطالعات المجتهدين من القوى السياسية في هذا المجال هو عبث بالدستور والقوانين لم يسبق له مثيل. ان هذا الربط بين استقالة الحكومة وإجراء الانتخابات يفسح المجال أمام بروز نمط جديد في الممارسة السياسية، حيث يصبح بإمكان الحكومات في المستقبل أن تستقيل قبيل موعد الانتخابات، كما حصل مؤخرًا، من أجل التمديد لولاية المجلس، لأغراض سياسية... المجلس سيد نفسه ضمن ولايته، وفي ما عدا تلك المدة، الشعب هو مصدر كلّ السلطات... تحويل المجلس النيابي من مشرّع لانتظام الحياة السياسية الى مشرع لفراغها.»

• ٤ نيسان ٢٠١٣ بيان يستغرب موقف المجتمعين في بكركي حول عدم قبول الترشيحات:

« ترفض الحملة أن يخيّر اللبنانيون بين القانون الأرثوذوكسي وتأجيل الانتخابات، والمسؤولية في ما وصلت إليه الأمور تقع كليا على عاتق القوى السياسية وبالتالي عليها تحمّل عواقب المماطلة في إنجاز قانون جديد ضمن المهل القانونية، بحيث لا يكون ذلك على حساب حرمان المواطنين من أبسط حقوقهم في المحاسبة ومنح أو حجب الثقة عن ممثليهم.... تستهجن الحملة أن تعقد اللقاءات السياسية في المؤسسات الدينية وبرعاية مرجعيات روحية، وتعتبر أن المكان الصحيح لإجراء مثل هذا الحوار هو مجلس النواب...»

• ٩ نيسان ٢٠١٣ بيان يعتبر تعليق المهل غير قانوني:

«تعيد وتؤكد الحملة أنّ أيّ تمديد للمهل هو غير قانوني وأن تأجيل الانتخابات لن يمرّ لأنّ في ذلك خرقا لجميع المواثيق والمعاهدات الدولية إضافة إلى خرق القانون الانتخابي النافذ».

١٥ أيار ٢٠١٣ بيان تحرك الحملة رفضاً للتمديد وللقوانين الطائفية:

«إن المماطلة والعرقلة الحاصلة في ملف قانون الانتخاب لا يتحمّل مسؤوليتها الشعب اللبنانيّ بل هي مسؤولية المجلس الذي نطالبه اليوم بأن يحترم أدنى حقوقنا في اختيار ممثلينا بشكل دوري».

• ١٨ أيار ٢٠١٣ بيان يحذّر من الانقلاب ويدعو إلى إجراء الانتخابات في موعدها»

«لن تخدعونا بتخويفنا من الفراغ بعد نهاية ولايتكم، فالفراغ التشريعيّ هو الواقع الذي ستفرضونه بوجودكم في المجلس بعد ٢٠ حزيران... التمديد هو بمثابة مواجهة بالنسبة إلينا...مواجهة مع المنطق والعقل والديموقراطية»...

• ٢٢ أيار ٢٠١٣ ردّ الحملة على اقتراح قانون النائب فتوش:

« نحن اليوم على قاب قوسين أو أدنى من إعلان فشل النظام السياسيّ، القتل العبثيّ يجتاح عاصمة الشمال، والفوضى تهدّد البلد بأكمله، بينما النوّاب منهمكون في توليف المخارج من أجل الاستئثار بالسلطة؛ لكنّ المخرج الوحيد هو خروجهم منها. الحل الوحيد والضمانة لعبور لبنان الى برّ الأمان هو الاحتكام للمواطنين وإجراء الانتخابات في موعدها. التمديد للمجلس النيابيّ هو تمديد للأزمة، وهو كارثة وطنيّة على كلّ المستويات».

• ٣١ أيار ٢٠١٣ بيان التحرك أمام رياض الصلح:

«إنّ التمديد لهذه السلطة هو تمديد لكل الأزمات التي يمرّ بها لبنان، ولكلّ التحدّيات التي تواجه الدولة ومؤسساتها. إنّ التمديد هو رصاصة الرحمة التي يطلقونها على الدستور والقوانين والديمقراطية... إنّ التمديد لهم هو تمديد للفقر، وللفلتان الأمنيّ، وللفوضى التي تعمّ البلد، وهو تمديد لانقطاع الكهرباء، وشحّ المياه وللأزمة الاقتصادية الخانقة. إنّ التمديد لهم هو تمديد للعنف ضد المرأة، والإجحاف الحاصل بحقّها على كلّ المستويات، وهو تمديد لدموع الأمهات والآباء الذين لا يعرفون مصير أولادهم المخطوفين، وتمديد للإجحاف بحقوق المعوّقين، وتمديد للفساد المستشري وهدر الأموال العامة على حساب سلسلة الرتب والرواتب، وتمديد لانتهاك البيئة والأملاك العامة التي فرّطوا بها كما لو كانت ملكهم».

نشاطات الحملة الرافضة للتمديد

كثفت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي في الفترة التي سبقت انتهاء ولاية المجلس النيابي لقاءاتها مع النواب ورؤساء الكتل النيابية كمحاولة منها لفهم الأجواء المحيطة بالنقاشات الدائرة حول قانون الانتخاب، كما التقت رئيس الجمهورية الذي اعتبر أنه لا يمكن تعطيل المسار الديمقراطي، معبراً عن تأييده مطالب الحملة في موضوعي إجراء الانتخابات في موعدها واقرار قانون انتخابي ديمقراطي.

من جهة أخرى اعدّت الحملة سلسلة من الدراسات والمنشورات المتعلقة بموعد اجراء الانتخابات وحقوق الناخبين ومنها: «اقتراع اللبنانيين المقيمين في الخارج»، «نحو مشاركة الجميع في انتخابات ٢٠١٣»، كما أصدرت بيانات دورية جسدت فيها موقفها من تطورات عديدة لاسيما موضوع تأجيل الانتخابات تأكيداً منها على ضرورة احترام المواعيد الدستورية للانتخابات. وتعبيراً عن رفضها لتمديد ولاية مجلس النواب والأجواء التي ترافقت مع فكرة التمديد، كما نفذت الحملة مجموعة من التحركت الميدانية في أكثر من مناسبة، حشدت في كل منها المؤيدين وبعض الناشطين. وكان من أبرز هذه النشاطات حملة تطهير مجلس النواب في شهر آذار ٢٠١٣ التي استحوذت على اهتمام وسائل الإعلام كافة. وكان التحرك رمزيا يحاكي حملة التعقيم، وقد نفذ في محيط المجلس النيابيّ، حيث عمد المشاركون في النشاط الى ارتداء ملابس وأقنعة وحملوا على ظهورهم مستوعبات وداروا حول مربع المجلس النيابي لتطهيره من التلوث الطائفي المنبعث من البرلمان.

في ١٠ نيسان ٢٠١٣ نفذت الحملة نشاطا تعبيريا أمام مدخل مجلس النواب بالتزامن مع بدء انعقاد جلسة المجلس، حيث وقف عدد من الشباب والشابات بلباس رسمي ، وقد ربطوا أنفسهم بأكياس وعلّقوا عليها أوراقا مكتوب عليها تاريخ انتهاء الصلاحية ٢٠ حزيران ٢٠١٣، بالإشارة الى تاريخ انتهاء ولاية المجلس. وحاول المشاركون ربط فكرة انتهاء صلاحية جميع المنتجات التي تستعمل من المواطنين بمدّة ولاية المجلس، ووزّعوا مناشير على المارة، جاء فيها: «تحذير... لبنان يتحوّل الى دولة ديكتاتورية، فقد أثبت أداء السلطة والقوى السياسية أنها ترفض الاحتكام الى مرجعية المواطن الشرعية عبر الانتخابات، خوفا من النتائج». ودعت الحملة المواطنين الى مشاركتها في تحركاتها القادمة من أجل منع تأجيل الإنتخابات، وتوقيع العريضة على www.electionsontime.org واستكمالاً لما سبق، نظمت الحملة في ١٥ أيار ٢٠١٣ وقفة في ساحة سمير قصير بالتزامن مع انعقاد جلسة التواصل في ساحة النجمة، ورفع المشاركون الشعارات المنددّة بالقوانين الطائفية المطروحة وبقانون الستين وحملوا رسومات ساخرة تحذر من تحول المناطق اللبنانية الى إمارات مذهبية إن أبصرت هذه القوانين النور.

وفي ١٨ أيار ٢٠١٣، تحرّكت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي أمام البرلمان، حيث افترش المشاركون الأرض أمام المدخل الرئيسي لمربع المجلس النيابي ومنعوا دخول أو خروج السيارات عبره، وطالبوا النواب بعدم الخروج من الجلسة الا بعد الاتفاق على قانون انتخاب ديمقراطي وعصري.

وتزامناً مع جلسة التصويت على التمديد ، نفذت الحملة اعتصاما في ساحة رياض الصلح في ٣١ أيار ٢٠١٣ بالتعاون مع عدد من الجمعيات . وأقام المشاركون حاجزًا للنواب الذين كانوا يريدون دخول المجلس، ورشقوا سياراتهم بالبندورة، ورفعوا صورة عملاقة تحمل صور النوّاب، منددّين بخطوة المجلس التمديد لنفسه، كما حملوا نعوشًا ثلاثة رمزًا لدفن الديموقراطية، ولبسوا الثياب السود حداداً على الديموقراطية والحرية.

هذا النشاط شكل فاتحة لتحرك أوسع، بادرت الحملة الى الدعوة له، حمل اسم الحراك المدني للمحاسبة، وانضمت اليه جمعيات ونقابيون واندية طلابية ، كان في مقدمتها اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني والنادي العلماني في الجامعة الأميريكية والحركة الطالبيّة البديلة ومواطنون مستقلون رافضون للتمديد. وقد انبثق عن الحراك مجموعة لجان ساهمت في التحضير للأنشطة التي كان مزمعًا تنظيمها. فكان التحرك الأول عبارة عن انتخابات رمزية تمت في أكثر من ٢٥ مدينة وبلدة و قرية على امتداد الأراضي اللبنانية في ١٦ حزيران اليوم الذي كان مقررا أن تجري الانتخابات النيابية فيه. وقد جمع المشاركون في النشاط تواقيع المواطنين في المناطق على عريضة ترفض التمديد للمجلس النيابي. وفي ثاني نشاط للحراك تم التواصل مع مجموعة واسعة من مختلف شرائح المجتمع اللبناني من رياضيين ونقابيين وفنانين وإعلاميّين، من أجل التعبئة لاعتصام كبير في العشرين من حزيران، عشية انتهاء ولاية المجلس النيابي. ضم التحرك ما يقارب ال ١٢٠٠ مواطن/ة وتحوّل الى اعتصام دام الى اليوم التالي حيث انتظر المشاركون قرار المجلس الدستوري فيما يتعلّق بالطعن المقدم بالتمديد وقد أنهوا اعتصامهم برفض ما صدر عن المجلس الدستوري والدعوة الى تحرك آخر في الأسبوع الذي يلي هذا الاعتصام.

الى جانب التحرّكات على الارض فقد عمدت الحملة الى تكثيف حملاتها الإعلانيّة وطلاّتها الاعلامية في الأشهر القليلة التي سبقت التمديد كمحاولة لإنذار الرأي العام على خطورة خطوة التمديد وما يمكن ان ينتج عنها. حيث تمكنت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابيّ من خلال مواقفها المتجسدة بالبيانات والتحركات التي قامت بها كلما دعت الحاجة الى استقطاب اهتمام الإعلام المرئي والمسموع كما المكتوب الذي لطالما دعمها. فقد شاركت الحملة بناشطيها في عدّة برامج عرضت على مختلف المحطات التلفزيونية والصحف والإذاعات اللبنانية تكللت بحلقة تلفزيونية نظمتها الحملة مع برنامج "بموضوعية" للإعلاميّ وليد عبود على شاشة الـ"أم.تي.في" بمشاركة مواطنين من مختلف المناطق اللبنانية طرح كلّ منهم سؤالاً على كلّ من النائب سيمون أبي رميا وأحمد فتفت.

وانطلاقاً من وعي الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي لأهميّة الإعلام والصورة في نقل الفكرة، وتشكيل رأي عام ضاغط، قامت في الأشهر الأخيرة بالتركيز على إنشاء قسم متخصص بخلق مواد إعلامية مبتكرة، إضافة الى أرشفة نشاطاتها ومن ثمّ نشر هذا المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعيّ، والتنسيق مع القنوات والمواقع الإعلاميّة الأخرى لتعميمه... وقد هدفت الحملة من وراء ذلك الى بناء قاعدة شعبيّة من خلال نشر الوعي حول الأهداف وخطورة تأجيل موعد إجراء الانتخابات. ففي بداية العام الحالي، قامت الحملة بالردّ على الفيديو الدعائي الذي يدعو إلى إقرار قانون انتخابي طائفي من خلال إطلاق فيديو مضاد أعدتّه الحملة. وقد لاقى الفيديو نجاحاً على وسائل الإعلام الاجتماعيّ (أكثر من ١٨,٠٠٠ مشاهد، كما تمّ عرضه على أغلب القنوات المحليّة).